

الإعلام والذكاء الاصطناعي: تحديات قانونية وتقنية وسائطية

Media and artificial intelligence: legal and technical media challenges

د. أحمد غربي⁽¹⁾

(1) كلية علوم الإعلام والاتصال (الجزائر)، ahmedgherbi2014@gmail.com.

تاريخ النشر: 2024/09/30

تاريخ القبول: 2024/09/12

تاريخ الاستلام: 2024/09/08

ملخص

تتطرق هذه المداخلة إلى مفهوم الذكاء الاصطناعي وبيانه وأنواعه، والمجالات التي استخدم فيها، بالإضافة إلى أهم تطبيقاته في مجال الإعلام، وأيضا كيف استجابت الدول لصناعة الذكاء الاصطناعي من خلال منظومتها التشريعية من خلال الحديث عن مواد القانون المنظم للإعلام المتعلقة بالذكاء الاصطناعي أي التنظيم القانوني الخاص به.

الكلمات المفتاحية: الذكاء الاصطناعي، قانون الإعلام، الشخصية القانونية.

Abstract:

This intervention deals with the concept of artificial intelligence and the statement of its types, the fields in which it was used, in addition to its most important applications in the field of media, as well as how countries responded to the artificial intelligence industry through their legislative system by talking about the articles of the law regulating the media related to artificial intelligence, i.e. its legal regulation.

Keywords: Artificial Intelligence - Media Law - Legal Personality.

*المؤلف المرسل: د. أحمد غربي

"كل إنسان هو في طور التحول ليصبح آلة، لا بل الأصح هو أن الآلة هي التي بصدد تطورها لتتحول إلى إنسان"

الفيلسوف بول فاليري Poul valery في بداية القرن التاسع عشر

إن من أهم مخرجات الثورة الصناعية الرابعة ظهور "الذكاء الاصطناعي" المنبثق عن تطور تكنولوجيايات الإعلام والاتصال الجديدة، والذي يعتمد عليه في الحياة العلمية والعملية منذ عام 2010، وفي ظل تصاعد وتيرة استخداماته في العديد من المجالات زاد حجم خطورته وكان له مجموعة من التأثيرات على المنظومة القانونية الحديثة، فموضوع الذكاء الاصطناعي جديد بالنسبة للقانونيين، ويحتم عليهم ايجاد حلول لمشكلات اثبات الأضرار الناجمة عنه وتحديد مسؤوليته عنها.

حيث أنه نجم عن الذكاء الاصطناعي عدة تحديات جديدة من بينها المشاكل القانونية التي أثارها كالملكية الفكرية، المسؤولية العقدية والتقصيرية، حماية المعطيات الشخصية، انتحال الشخصية وغيرها، إذ أنه كان له بالغ الأثر على المنظومة القانونية من حيث كفاية هذه القواعد السارية على مجابهة هذه المخاطر التي فرضتها هذه التكنولوجيا والاحاطة بها.

لقد أولت بعض التشريعات القليلة هذا الأمر عناية خاصة، وتسعى لدعمه بهدف تعزيز دورها الاستراتيجي والمعلوماتي، لذلك منحت الشخصية القانونية الافتراضية التي تؤهلها لاكتساب الحقوق وتحمل الالتزامات، وذلك من خلال مراجعة وتعيين ملامح وخصائص الإطار القانوني الدولي والوطني لشخصنة أنظمة الذكاء الاصطناعي واستيعابها.

في العصر الحالي، أصبح تأثير وسائط الإعلام والذكاء الاصطناعي ذا أهمية متزايدة. وقد أدى ذلك إلى العديد من التحديات القانونية والتكنولوجية التي تحتاج إلى معالجة.

في هذا السياق، من المهم استكشاف تأثير الوسائط الجديدة على المشهد الإعلامي ودمج الذكاء الاصطناعي في هذا المجال. على هذا النحو، يهدف هذا المقال إلى تحليل الآثار المترتبة على التقدم التكنولوجي واستخدام الذكاء الاصطناعي في وسائل الإعلام، وتبسيط الضوء على التحديات التقنية والقانونية التي تنشأ عن هذا التطور.

تهدف هذه الورقة إلى تبسيط الضوء على مبادئ وأخلاقيات الذكاء الاصطناعي وعلاقته بحقوق الانسان، وأهم السياسات والتشريعات التي من شأنها أن تخلق إطار وطني للذكاء الاصطناعي والقطاعات المختلفة وفق التشريع القانوني الجزائري، التي هي في حاجة لمواد قانونية تنظيمية تحكم استخدام الذكاء الاصطناعي، هذا الأخير الذي يشكل تحديا تقنيا ووسائليا ظهر كأحد أشكال مخرجات تطور وسائل الإعلام والاتصال الجديدة.

تتطرق هذه الورقة إلى مفهوم الذكاء الاصطناعي وبيان أنواعه، والمجالات التي استخدم فيها، بالإضافة إلى أهم تطبيقاته في مجال الإعلام، وأيضا كيف استجابت الدول لصناعة الذكاء الاصطناعي من خلال منظومتها التشريعية من خلال الحديث عن مواد القانون المنظم للإعلام المتعلقة بالذكاء الاصطناعي أي التنظيم القانوني الخاص به.

أولا: الذكاء الاصطناعي

الذكاء يعني القابلية للفهم لكن في الساحة العلمية حيث تتعدد التخصصات وتتشعب نجد أنه من الصعب العثور على تعريف موحد للفظ "الذكاء" يتفق عليه أهل البحث العلمي، الذكاء عند الفلاسفة كمفهوم مر بالعديد من التقلبات والتغيرات عبر الأزمنة، فقد عرفه أفلاطون على أنه تجمع كل أنواع النشاطات التي يمكن للفرد تحصيلها وبذلك فإنه يفصله عن الفطرة، أما أرسطو الذي عايش فلاسفة ما قبل الميلاد لم يعط تعريفا واضحا للذكاء لكنه صنفه كميزة منفصلة عن القرار والمنطق، ومع تقدم العصور والفلاسفة والتغيرات الحاصلة في مجالات البحث العلمي تغيرت المفاهيم المتعلقة بالذكاء، حيث عرفه

سيريل بيرت Cyril Burt على أنه قدرة فطرية عامة على الإدراك، أما دافيد فشر David Wechsler، فقد عرفه بأنه القدرة الكاملة والمعقدة للفرد للقيام بمجهودات لغرض معين والتفكير بعقلانية ردا على حالة محيطه المتواجد فيه، أما ابن خلدون وهو أحد أشهر فلاسفة العصر الحديث، فيقول أن الذكاء يشمل عدة جوانب منها الذكاء التكتيكي، الذكاء التجريبي، الذكاء النظري وحتى السياسي والاجتماعي.¹

أما مفهوم الذكاء عند علماء النفس فهو مرتبط بالدمغ البشري والسلوكي، حيث بين جان بياجي Jean Peaget أن الذكاء يتولد جراء تكيف الفرد مع بيئته، أما عالم النفس الفرنسي الفرد بيني Alfred Binet فقد وضع ما يسمى بالحاصل الفكري Intelligence Quotient وهو مقياس حاصل حسابي لمقارنة الذكاء البشري: وهو (العمر الذهني/ العمر التاريخي) // 100.

أطلق اسم الذكاء الاصطناعي لأول مرة في مؤتمر عقد في دارتموث كوليدج، هانوفر، نيوها مبشر في عام 1956 وهو مصطلح شائع جدا اليوم، ولكن ليس له تعريف موحد مشترك حول العالم. وهذا يرجع جزئيا إلى أن دراسة الذكاء الاصطناعي موضوع سريع وشائع جدا، ويطرح نتائج جديدة دائما ويطمس الحدود بين الحوسبة والإحصاءات والروبوتات.

ويمكن القول أن العالم الأميركي جون ماكرثي (John McCarthy) هو أول من أطلق مصطلح الذكاء الاصطناعي، وقد عرفه بأنه: "علم وهندسة صناعة الآلات الذكية"، كما عرفه بأنه: "فرع علوم الحاسوب الذي يهدف إلى إنشاء الآلات الذكية".²

وعرفه البعض على أنه "علم وهندسة صنع الآلات الذكية، وخاصة برامج الحاسب الذكية. إنه مرتبط بالمهمة المماثلة والمتمثلة في استخدام أجهزة الكمبيوتر لفهم الذكاء البشري، غير أن الذكاء الاصطناعي لا يجب أن يقتصر على الأساليب التي يمكن ملاحظتها بيولوجياً"³، بينما عرفه البعض الآخر على أنه "قدرة كمبيوتر أو روبوت مدعم بكمبيوتر على

معالجة المعلومات والوصول إلى نتائج بطريقة مماثلة لعملية التفكير لدى البشر في التعلم واتخاذ القرارات وحل المشاكل".⁴

ثانيا: دور دول العالم والجزائر في تنظيم الذكاء الاصطناعي قانونيا ومجاراته تقنيا

تلعب الجزائر ودول العالم دورا حاسما في تنظيم الذكاء الاصطناعي والقوانين المتعلقة به. يجب على الجزائر وغيرها من الدول أن تكون على دراية بالتحديات القانونية المرتبطة بالذكاء الاصطناعي وتعمل على وضع تشريعات واضحة وملائمة لتنظيم استخدام هذه التكنولوجيا. وعلى الصعيد العالمي، يجب على الدول التعاون والتنسيق لتطوير معايير دولية مشتركة وتشريعات موحدة تنظم استخدام الذكاء الاصطناعي وتحمي الحقوق والحريات الأساسية للأفراد.

أحد آباء الذكاء الاصطناعي، الموظف السابق لدى غوغل، جيفري هينتون، حذر مؤخرا في مقابلات من مخاطر اختراعه، إذ أن الذكاء الاصطناعي التوليدي يمكن أن يصبح قريبا أذكى من الإنسان، الذي أوجده، والتغيرات التي سيحدثها في سوق العمل لم تتضح بعد، حتى مطورو النظام وكبار مدراء مايكروسوفت وغوغل يعترفون بأنهم لم يعودوا يعرفون بالضبط كيف تعمل التطبيقات ذات الذكاء الاصطناعي، وفي رسالة مفتوحة اقترح عدد من الباحثين ورجال الأعمال بينهم إيلون ماسك، التوقف عن تطوير الذكاء الاصطناعي حتى نهاية العام، حتى يتسنى وضع قواعد له.

رد الاتحاد الأوروبي جاء من خلال مشروع قانون تتم مناقشته منذ عامين، ومن حيث المبدأ يرى القانون أنه يجب تقسيم استخدامات الذكاء الاصطناعي إلى مستويات مختلفة للمخاطر، فالأنظمة الخطرة جدا التي تحلل وتتنبأ بالسلوك الاجتماعي للناس بشكل غير مقبول، يجب حظرها. هذه الأنظمة الخطرة يجب أن تخضع للقواعد والحدود، أما الاستخدامات البسيطة للذكاء الاصطناعي مثل روبوتات المحادثة على غرار "تشات جي بي تي"

لا ينبغي تقييدها بشكل كبير، مع العلم أن كل الخدمات التي يتم توفيرها بواسطة الذكاء الاصطناعي، يجب توضيحها بشكل بارز. ويقدم النائب الأوروبي ريبازي مثالا على ذلك، تقديم طلب للحصول على قرض من البنك، الذي يتم فحصه من قبل كمبيوترات، ويقول "إذا جاءت نتيجة الفحص سلبية، نريد أن يكون من حق المرء أن يطلب فحص طلبه من قبل إنسان. لكن بالإضافة إلى ذلك يجب أن يعرف المرء أنه قد تواصل مع تطبيق للذكاء الاصطناعي" بشأن طلبه.

بالنسبة للشركات التي تريد توفير الاستخدامات المحفوفة بالمخاطر للذكاء الاصطناعي في أوروبا، يجب أن تستوفي جملة شروط صارمة وتستعد لإدارة المخاطر المتعلقة بمنتجاتها، والبيانات والمعلومات التي يتم من خلالها تدريب برامج الذكاء الاصطناعي يجب فحصها من قبل الإنسان، والأشخاص الذين يقدمون المعلومات يجب إخبارهم بمجال استخدام معلوماتهم.

وفي الجزائر، فالمتابع للنقاشات التي صاحبت مشروع قانون الإعلام الجديد، لا شك أنه لاحظ أنها أهملت جانبا مهماً تشهده الساحة الإعلامية عبر العالم.

تواجه الصحافة عبر العالم اليوم، تحديات كبيرة بسبب التحولات السريعة نحو الإعلام الرقمي، عجزت حتى كبرى المؤسسات الإعلامية عن مجاراتها، ليصطدم الجميع مع بداية 2023، بثورة في الذكاء الاصطناعي يقودها روبوت الدردشة "شات جي بي تي"⁵.

وجاء في التقرير السنوي لوكالة رويترز حول اتجاهات الصحافة والإعلام والتكنولوجيا في 2023، أن علامات إخبارية كبيرة وتاريخية ستسرع التحول إلى نموذج رقمي، شأنها شأن قنوات تلفزيونية بسبب المنافسة الشرسة من المنصات الرقمية.

وهذا التحول نحو النماذج الرقمية، لدى وسائل إعلام غربية، بدأ مبكرا خلال السنوات الأخيرة من أجل مواكبة التحولات السريعة للتكنولوجيا والصحافة الرقمية.

ومع بداية السنة الجارية وقعت ثورةٌ غير مسبوقة في الذكاء الاصطناعي، عبر روبوت الدردشة "شات جي بي تي"، جعلت المؤسسات الإعلامية عبر العالم أمام تحديات أكثر تعقيدا حول كيفية التكيف مع هذه التحولات التكنولوجية.

وفي هذا السياق، قرأنا قبل أيام تصريحاً للرئيس التنفيذي لمجموعة ألمانيا للإعلام والنشر، ماتياس دويبنفر، يقول فيه إن الصحفيين معرّضون لخطر استبدالهم بأنظمة ذكاء اصطناعي مثل "شات جي بي تي".

وحسبه، فأدوات الذكاء الاصطناعي، مثل "شات جي بي تي"، تعدُّ ثورة في ميدان المعلومات، وستكون قريبا أفضل في تجميع المعلومات من الصحفيين البشر، مما يدفع الصحافة إلى أن تكون أفضل مما كانت وتتطور، أو ببساطة سيحلّ محلها.

هذه التحديات، التي أضحت تؤرّق المؤسسات الإعلامية عبر العالم، كان جلياً أنها كانت خارج نقاشات قانون الإعلام الجديد في الجزائر، مع العلم أنه حتى قبل هذه المرحلة كانت الصحافة في الجزائر متأخرة في مواكبة تحولات الإعلام الإلكتروني والتي بدأت قبل سنوات.

ولا يتطلب الأمر دراسات معمقة للوقوف على ذلك، فيكفي أن يجري الواحد منا عملية بحث عبر محرك غوغل حول موضوع أو معلومة تخص الجزائر وبأي لغة يريد، وسيكتشف أن أغلب نتائج البحث تقودك إلى مواقع أجنبية وليست جزائرية، مع العلم أن الجزائر بها قرابة 180 جريدة ورقية وأكثر من مائة موقع إلكتروني إخباري.

وهذه النتائج التي تقدّمها محركات البحث ليست اعتباطية، بل مبنية على معايير عدة، فيها شقٌّ تقني حول تهيئة المواقع الإخبارية للمنافسة على الانترنت، وشقٌّ يخص المحتوى، إذ أضحت الكتابة لمحركات البحث اليوم تخصصا قائما بذاته في الإعلام الدولي.

ومن الغرائب أن هذا التخصص لا يوجد أصلا في مناهج التدريس بأقسام الإعلام في الجزائر، دون الحديث عن غياب التكوين في الميدان رغم تأكيد الرئيس تبون استعداد الدولة لدعم برامج التكوين.

هذا الواقع الذي يعيشه الإعلام الجزائري، يستدعي تحركا من أهل المهنة وحتى من القائمين على القطاع للتكيف ومواكبة هذه التحولات الرقمية المتسارعة، من جهة، ومن جهة أخرى فإنّ التحذيرات التي أطلقها رئيس الجمهورية ووزير الاتصال من تصاعد الحملات الإعلامية الالكترونية، ضد الجزائر خلال الآونة الأخيرة، لا يمكن التصدي لها في ظل حضور إعلامي ضعيف عبر الشبكة العنكبوتية.

ثالثا: الذكاء الاصطناعي وبناء القدرات للأنظمة القضائية (سيادة القانون)

منذ عام 2014، تقوم اليونسكو وشركاؤها بتدريب القضاة والعناصر القضائية الفاعلة في مجال حرية التعبير، ووصول الجمهور إلى المعلومات، وسلامة الصحفيين، وذلك أساسا من خلال دورات مكثفة على الشبكة المفتوحة (MOOC) ، وقد تم تدريب أكثر من 17000 جهة قضائية في أميركا اللاتينية، بالشراكة مع محكمة البلدان الأميركية لحقوق الإنسان، وأيضا في أفريقيا، حيث شاركت اليونسكو في شراكة مع مركز حقوق الإنسان التابع لجامعة بريتوريا، واللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، المحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.⁶

وتعمل هذه الدورات التدريبية على تحسين حرية التعبير، والوصول العام إلى المعلومات، وسلامة الصحفيين من خلال تعزيز قدرات القضاة وغيرهم من الجهات الفاعلة في النظم القضائية فيما يتعلق بهذه المسائل، وتوفر الدورات للجهات القضائية نظرة عامة على الأطر القانونية الدولية والإقليمية ذات الصلة، فضلا عن التحديات الجديدة التي تطرحها التكنولوجيات الرقمية.

ومن خلال تحسين فهم ومعرفة المعايير الدولية والإقليمية لحرية التعبير وسلامة الصحفيين والقضاة وغيرهم من أعضاء السلطة القضائية، يمكن أن تتسق قراراتهم بشكل أفضل مع المعايير الدولية والإقليمية والممارسات الجيدة المتعلقة بهذه القضايا.

وقد تم التسليم بالحاجة إلى المشاركة مع الجهات القضائية الفاعلة بشأن المسائل المتصلة بالذكاء الاصطناعي في اجتماع المائدة المستديرة الذي عقد في أئينا بشأن الذكاء الاصطناعي وسيادة القانون، دراسة مسح بناء قدرات منظمة العفو الدولية التي أجرتها منظمة اليونسكو لتقييم الاحتياجات في أفريقيا، وخاصة من قبل المشاركين تحت مظلة مبادرة قاضي اليونسكو التي شاركت في أكثر من 17000 من العاملين القضائيين.

ولتلبية هذه الاحتياجات، يجري الآن إعداد دورة تدريبية على شبكة الإنترنت في هيئة دورة تدريبية ضخمة على شبكة الإنترنت مفتوحة (MOOC) ، بالتعاون مع مركز المؤتمرات الدولي من الفئة 2 التابع لليونسكو، ومركز IEEE ، وذلك استجابة مباشرة للاحتياجات التي أعربت عنها الدول الأعضاء في اليونسكو في أفريقيا، والقضاة وغيرهم من أصحاب المصلحة.

وتتمثل أهداف البرنامج عبر الإنترنت في النقاط الآتية:

- تحفيز الحوار القائم على المشاركة مع الجهات القضائية بشأن الابتكارات المتصلة بالذكاء الاصطناعي في النظام القضائي وتعزيز المعرفة بالابتكارات الرقمية في نظام العدالة.

- تيسير تبادل المعارف وتبادل الخبرات فيما بين الجهات القضائية بشأن الذكاء الاصطناعي والقواعد والمعايير القائمة (القانون الصارم والناعم) في الميدان، وآثارها على حقوق الإنسان.

- تسليط الضوء على دراسات الحالة القائمة وأفضل الممارسات التي تترجم المبادئ الأخلاقية إلى ممارسة من حيث استخدام الذكاء الاصطناعي في نظم العدالة، وفي الحالات التي تؤثر فيها الذكاء الاصطناعي على حقوق الإنسان.

رابعاً: التحديات التقنية لاستخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي في الإعلام

لا يمكن اليوم إنكار أهمية الإعلام والذكاء الاصطناعي، إذ تلعب وسائل الإعلام والاتصال دوراً حاسماً في نشر المعلومات وتشكيل الرأي العام والتأثير على الاتجاهات المجتمعية، ومع التقدم السريع لتكنولوجيات الإعلام والاتصال الجديدة، تم تحويل المشهد في صناعة الإعلام، مما أدى إلى ظهور منصات وأساليب جديدة لتقديم المحتوى، كما مهد هذا التطور الطريق لدمج الذكاء الاصطناعي في عمليات الوسائط، وتمكين الأتمتة والتخصيص وتحسين تجارب المستخدم.

من ناحية أخرى، أحدث الذكاء الاصطناعي ثورة في جوانب مختلفة من الحياة اليومية المعاصرة، بما في ذلك صناعة الإعلام، أدت قدرتها على تحليل البيانات الضخمة والتنبؤ بسلوك المستخدم وأتمتة إنشاء المضمون إلى تبسيط العمليات وتحسين عمليات صنع القرار. علاوة على ذلك، سهل الذكاء الاصطناعي إضفاء الطابع الشخصي على تسليم المضمون، مما مكن المؤسسات الإعلامية من تقديم مضمون مخصص للأفراد المستخدمين بناءً على رغباتهم وتفضيلاتهم وسلوكهم.

في السياق الحالي، فتحت العلاقة بين وسائل الإعلام والذكاء الاصطناعي فرصاً جديدة للابتكار والمشاركة وتوليد الإيرادات. كما قدم تحديات من حيث الخصوصية والاستخدام الأخلاقي للبيانات والآثار المترتبة على المحتوى الذي تم إنشاؤه بواسطة الذكاء الاصطناعي. على هذا النحو، فإن فهم أهمية وسائل الإعلام والذكاء الاصطناعي في زمن الوسائط الجديدة أمر بالغ الأهمية للتنقل في الفرص والتحديات التي تنتظرنا في هذا المشهد سريع التطور.

إن تحديات رقمنة الصحافة وهيمنة الخوارزميات عليها تحتاج إلى وعي أكبر بالموضوع، وتأهيل للعنصر البشري وتدريبه من أجل التفاعل مع التحديات التي يفرضها تغول التقنية والخوارزميات. وفي هذا السياق يرى الكتاب ضرورة جعل الأتمتة (البرمجة) وسيلة لمساعدة الذكاء البشري في فهم هذا العالم وتحويله لما يمكن أن ينفع البشرية بدل من تركه يتحول إلى أداة لن تكون ضد الصحافة فقط ولكن ضد البشر كذلك.⁷

خاتمة:

إن العلاقة بين الذكاء الاصطناعي والقانون تشكل تحديا مهما في عصر التكنولوجيا الجديدة المتقدمة، يتطلب الذكاء الاصطناعي تشريعات واضحة وشاملة تحدد القواعد والمعايير لاستخدامه بشكل مسؤول ومناسب.

ينبغي على القوانين أن تركز على حماية حقوق الأفراد والمجتمع وتوفير آليات للمساءلة في حالة وقوع أضرار أو انتهاكات نتيجة استخدام الذكاء الاصطناعي، ويجب أن تتعاون الدول وتنسق جهودها لتطوير معايير دولية وتشريعات موحدة تنظم استخدام التكنولوجيا الذكية وتضمن الحماية القانونية والأخلاقية.

من جهة أخرى، يتعين على الدول مثل الجزائر والمجتمع الدولي بصفة عامة أن يدركوا أهمية التكنولوجيا الذكية ويعملوا على تطوير القوانين والتشريعات التي تتجاوب مع هذا التطور. يجب أن تكون القوانين قادرة على مواجهة التحديات الجديدة التي يطرحها الذكاء الاصطناعي وتحقيق التوازن بين التطور التكنولوجي وحماية حقوق الإنسان والمجتمع.

باختصار، يتطلب التعامل مع الذكاء الاصطناعي وتنظيمه بشكل صحيح ومتوازن وجود إطار قانوني قوي وملائم، يتعين على القوانين أن تواجه التحديات وتحمي حقوق الأفراد وتحدد المسؤولية في حالة وقوع أضرار، إن تنظيم الذكاء الاصطناعي يعد تحديا عالميا يتطلب التعاون والتنسيق بين الدول والمجتمع الدولي لتحقيق المصالح العامة والتقدم التكنولوجي بشكل مستدام ومسؤول.

عند النظر إلى الأصل الفكري للتنظيم القانوني للذكاء الاصطناعي، فيجب أن نوصي
المشرع بأن يضع مسودة لمشروع قانون لتنظيم الذكاء الاصطناعي، يشتمل على المحاور
الآتية:

- تعريف نظام الذكاء الاصطناعي: نظام الكتروني ووسيط، له حق التصرف بفعل أو رد فعل مستقل، بمعزل عن التدخل البشري كلياً أو جزئياً، وله القدرة لتطوير ذاته تلقائياً.
- الاعتراف لنظام الذكاء الاصطناعي المستقل كلياً، بالشخصية المعنوية، على أن يكتسب وجوده القانوني من تأريخ تسجيله لدى مسجل الشركات.
- يتخذ نظام الذكاء الاصطناعي عند تسجيله الشكل القانوني لشركة المساهمة.
- يمنح نظام الذكاء الاصطناعي بدء من تاريخ تسجيله الحماية القانونية المقررة لبراءات الاختراع، والعلامات التجارية، وفق القوانين والأنظمة النافذة.
- إلزام شركات نظم الذكاء الاصطناعي بتغطية فعالياته بغطاء تأميني وطني.
- يتمتع نظام الذكاء الاصطناعي اعتباراً من تأريخ تسجيله بالحقوق المقررة للشخص المعنوي الاعتباري بما في ذلك:

أ/ اسم النظام: المشتق من – أو المتناسب مع- نشاطه.

ب/ أهلية النظام المقيدة في حدود القانون وعقد تأسيس شركته.

ج/ الذمة المالية للنظام، وتتخذ شكل صندوق يدار بإشراف محاسبي.

د/ موطن النظام، ويعتد بالمكان الذي يوجد فيه مركز الإدارة المالية.

هـ/ الجنسية: يحمل نظام الذكاء الاصطناعي المسجل جنسية موطن تسجيله.

و/ الممثل القانوني لنظام الذكاء الاصطناعي.

- ضرورة سن تشريع خاص بأنظمة الذكاء الاصطناعي، وتحديد إطار قانوني ينظم علاقة تلك الأنظمة بالبشر، بشرط الاستعانة في ذلك الشأن بالمختصين عند صياغة نصوصه،

وبمشاركة ممثلين عن كافة القطاعات المعنية بتقنية الذكاء الاصطناعي، كما أنه من الضروري أن يؤخذ في الاعتبار أن هذه الأنظمة مهما بلغت قدرتها من الذكاء أو التعلم الذاتي أو اتخاذ القرارات، فهي في الأخير ليست ببشر، بل هي من صنع البشر، ولن تحل مهما طال الأمد محل الشخص الطبيعي، وما الشخصية القانونية إلا للإنسان، وما تبقى للمشرع سوى إيجاد نظام خاص لتلك الأنظمة الغرض الأول والأخير في مضمونه هو حماية الانسان من الأضرار التي قد تلحقه من قبيل تلك الأنظمة.

- الاستفادة من الخبرات الأجنبية التي قطعت شوطا كبيرا في ميدان استخدام الذكاء الاصطناعي وما واجعته من اشكاليات قانونية وكيف تصدت لها، كاعتماد ما جاء به البرلمان الأوروبي بشأن فرض التأمين للتعويض عن أضرار أنظمة الذكاء الاصطناعي مع تهيئة صندوق للتعويض عن هذه الأضرار يبدو الحل الأقرب للصواب لكن مع الزام كل مستفيد من هذه الأنظمة بتمويل هذه الصناديق وفي مقدمتها الدولة باعتبارها المستفيد الأول.

- تأهيل الكوادر الوطنية: يتطلب من الجامعات والكليات والمعاهد التركيز على التأهيل العلمي والمهني والعملي للكوادر على البرامج والمجالات والتوجهات الحديثة المتمثلة في العمل الأمني الذكي الذي يستند إلى تقنيات وخوارزميات الذكاء الاصطناعي.

في الختام يمكن القول أن وسائل الإعلام والذكاء الاصطناعي في البيئة الرقمية أصبحت ضرورين لتحسين خدمات الصحافة، كما أنها تخفف الكثير من الأعباء التي تقع على عاتق الصحفيين، وأصبح الاهتمام بإدخال الذكاء الاصطناعي في المؤسسات الصحفية أمر ضروريا لا غني عنه، لذا لا بد أن نشير إلى النقاط المهمة الآتية:

- يعتبر الذكاء الاصطناعي علم جديد بالنسبة للصحافة الجزائرية والعربية عموما، ويحتاج إلى المزيد من الدراسات المتخصصة في استخدام تكنولوجيا وتطبيقات الذكاء الاصطناعي في وسائل الإعلام والاتصال.

- إلى الآن ما زالت عملية إدخال الذكاء الاصطناعي في الصحافة الجزائرية ضعيفة وتحتاج إلى المزيد من الاهتمام.
- ضرورة إدخال مقياس الذكاء الاصطناعي يدرس للطلبة الجامعيين في كليات الإعلام والاتصال.
- ضرورة توفير دورات تدريبية متخصصة في مجال الذكاء الاصطناعي.

المراجع

- ¹ سامية شهيبي، وآخرون، الذكاء الاصطناعي بين الواقع والمأمول: دراسة تقنية ميدانية، الملتقى الدولي حول الذكاء الاصطناعي: تحد جديد للقانون، المنعقد يوم 26 و 27 نوفمبر 2018، الجزائر، ص 3.
- ² مجيد أحمد ابراهيم، الطبيعة القانونية لنظم الذكاء الاصطناعي وأثرها في ترتيب المسؤولية المدنية، مجلة الباحث للعلوم القانونية، الجزء 2، المجلد 4، العدد 1، 2023، ص 68.
- ³ IBM Cloud Education, 2020, **Artificial Intelligence**, <https://www.ibm.com/sa-ar/cloud/learn/what-is-artificial-intelligence>, 30/12/2023.
- ⁴ UNDP and Mohammed bin Rashid Al Maktoum Knowledge Foundation (MBRF), **The Future of Knowledge: A Foresight Report 2018**, Dubai; UAE: Al Ghurair Printing and Publishing, UNDP, 2018, p 9.
- ⁵ عبد الرزاق بالقمح، قانون الإعلام ومعرفة الذكاء الاصطناعي، على الرابط: <https://www.echoroukonline.com/>، نشر يوم 2023/03/29، تم الاطلاع يوم: 31 /12 /2023.
- ⁶ دورة تعليمية جديدة على الانترنت عن الذكاء الاصطناعي وسيادة القانون، متوفر على الرابط: <https://www.unesco.org/ar/artificial-intelligence/rule-law/mooc-judges>
- ⁷ Jason Paul Whittaker, **Tech Giants, Artificial Intelligence and the Future of Journalism**, 1st Edition, Routledge, 2019, p 170.